أثر الاغتراب السياسي في العنف السياسي في العراق

إعداد طالب الماجستير: حسن فرحان الحموي

إشراف الدكتور أيمن السعد

جامعة دمشق – كلية العلوم السياسية

قسم الدراسات السياسية

الملخص

تعد ظاهرة الاغتراب السياسي من الظواهر القديمة، فمنذ أن تكونت المجتمعات السياسية نشأت معها الأزمات التي تتمحور حول العلاقات المتناقضة بين الحاكم والمحكوم، والسلطة والشعب، والعامل ورب العمل، والثقافة السائدة والثقافة الهامشية، وبين الذات وأنماط العلاقات داخل المجتمع، وواجهها أي إنسان وفقاً لحجم طاقته تارةً بالتمرد والعصيان وتارةً بالاستسلام والانعزال والانكفاء على الذات، فالاغتراب إذا قضية بالغة الأهمية لكونها مرتبطة بالسلوك السياسي، ولكونها تكثر لدى فئة الشباب وهي الفئة العمرية الأكثر تأثراً بمخرجات الظاهرة من حيث الرضوخ أو التكيف أو الثورة، ولكونها الفئة الأكبر التي تملك ديناميكية التغيير في أي وقت وأي مكان عبر التاريخ.

الكلمات المفتاحية: الاغتراب السياسي، العنف السياسي، العراق.

The effect of Political alienation on political violence in

Iraq

Prepared by master's student, Hassan Farhan Al-Hamwi

Supervision by Dr. Ayman Al-Saad

Damascus University – Faculty of Political Sciences

Department of Political Studies

The Summary

The phenomenon of political alienation is one of the old phenomena, since political societies were divided, crises arose with them centered around contradictory relations between the ruler and the ruled, the working people and the employer, the prevailing culture, the marginal culture and the self, and the patterns of relations within society, which any person faced according to the size of his energy at times with dates, disobedience, and sometimes surrender and self-withdrawal.

So alienation is a very important issue because it is linked to political behavior and because it is abundant among the youth group, which is the age group most affected by the outcomes of the phenomenon in terms of submission adaptation or revolution, and as it is the largest group that has the dynamism of change at any time and place throughout history.

Key words: Political alienation, political violence, IRAQ.

المقدمة

غدت ظاهرة الاغتراب السياسي الشغل الشاغل للعديد من الباحثين في ميدان علم السياسة وعلم النفس والاجتماع، نظراً لتشعب هذه الظاهرة وارتباطها بالعديد من المتغيرات، ولقد تعددت الآراء والتفسيرات حول هذه الظاهرة نتيجة لتعدد وتنوع المنطلقات الإيديولوجية والعلمية للمهتمين بهذا المجال، فالاغتراب السياسي موجود في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حدَ سواء، وآثاره السلبية تطال المجتمع في كافة فئاته.

ولا تقتصر آثار الاغتراب السياسي فقط على مستويات مشاركة المواطن في الحياة السياسية في دولته، كإنخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات والإنتماء إلى الأحزاب والجمعيات السياسية، حيث أن استمرار هذه المظاهر وتأزمها ينقل مشاعر اللامبالاة السياسية وعدم الإهتمام تجاه القضايا السياسية المختلفة ويحولها إلى حالة سخط سياسي، ولا سيما في حال شعور المواطنين بعدم جدوى أي وسيلة مشروعة في إخراجهم من واقعهم وهذا ما يدفعهم إلى التمرد والعصيان، أي إلى تشكل العنف السياسي الذي يمتد آثاره ليشكل خطراً على الدولة ووجودها.

فالمغتربون سياسياً بدل أن ينسحبوا أو يرضخوا للأمر الواقع قد ينقادوا إلى خيار مواجهة الأنظمة والمؤسسات السياسية، عبر المشاركة في تظاهرات شعبية أو عصيان عام بهدف تغيير الأوضاع والتوجهات السائدة، لكن هذا التمرد لا يشكل حلاً شاملاً ما لم يكن منظماً ضمن حركات اجتماعية ثورية منظمة وهادفة إلى خلق واقع سياسي جديد، وهذا ما يتطلب وجود ثقافة سياسية عالية لدى هذه القوى الثورية، وإلا تحولت الثورة إلى سلوك عنيف قد يدخل المجتمع في مزيد من الفوضى والإنقسام ولا سيما إن قوبل بعنف مضاد من قبل السلطة الحاكمة.

أمام هذه المشكلة التي تهدد بنية الدولة ووجودها، ولأهميتها وبهدف التعرف على ظاهرة العنف السياسي في المجتمع العراقي ودور الاغتراب السياسي فيها، ومعرفة العوامل المسببة لها، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يؤثر الاغتراب السياسي في العنف السياسي في العراق؟؟؟**

أولاً: أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تبرز أهمية البحث العلمية من كون ظاهرة الاغتراب السياسي من المواضيع الحديثة والمهمة، والتي تلقى إهتماماً كبيراً من قبل قبل علماء السياسة والاجتماع والنفس، لما لهذه الظاهرة من أبعاد متنوعة وتأثيرات سلبية

في المجتمع، ولا سيما دورها في تشكل العنف السياسي الناتج عن فشل قنوات التعبير المشروعة لدى المواطن من التعبير عن رغباته ومطالبه، فيلجأ إلى سبل غير مشروعة تجعله في حالة من الصدام مع السلطة السياسية، كما تكمن أهمية البحث في خصوصية التجربة العراقية التي أدت بها تعمق ظاهرة الاغتراب السياسي إلى تزايد حالات التطرف والإرهاب، والتي شكلت خطراً على استقرار العراق ووحدته وسيادته.

الأهمية العملية: تكمن أهمية البحث العملية في أن النتائج والمقترحات التي يتوقع من البحث الوصول إليها، تعطي معرفة أكثر تفصيلاً عن أسباب الاغتراب السياسي ومظاهره لأصحاب القرار في الدولة، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة لها قبل ازدياد مظاهرها سوءً.

ثانياً: أهداف البحث:

الهدف الرئيسي:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تبيان مدى تأثير الاغتراب السياسي في العنف السياسي في العراق ، ويتفرع عنه الأهداف التالية:

الأهداف الفرعية:

1- تأصيل مفهومي الاغتراب السياسي والعنف السياسي.

2- معرفة العوامل المؤثرة في تكوين الاغتراب السياسي.

3- تقديم رؤية تطبيقية لأثر الاغتراب السياسي في العنف السياسي داخل المجتمع محل الدراسة (العراق).

ثالثاً: منهجية البحث:

إن البحث العلمي يتطلب أكثر من منهج للدراسة والتحليل والاستنتاج يمكن من خلالها الوصول إلى صحة الفرضيات أو عدمها، وسيستخدم في هذا البحث:

1- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لتبيان وتحليل الظروف التي أدت إلى تعمق ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع العراقي، وما نتج عن ذلك من تأثيرات في مستويات العنف السياسي في المجتمع العراقي.

2- منهج دراسة الحالة: وذلك لجمع المعلومات والبيانات حول المجتمع محل الدراسة (العراق)، ودراستها دراسة معمقة وتفصيلية، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رابعاً: الإطار الزماني والمكاني:

الإطار الزماني: يمتد الإطار الزماني للدراسة منذ عام 2003 حتى عام 2020.

الإطار المكاني: دولة العراق.

خامساً: الدراسات السابقة:

1- دراسة ادريس عزام، تأثير الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، دمشق، مجلة جامعة دمشق، 1997:

وهي دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعة الأردنية، هدفت إلى التعرف على أبعاد ظاهرة الاغتراب السياسي في الأوساط الطلابية، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الاغتراب السياسي وكل من المشاركة في الانتخابات، والانتماء للأحزاب، والسعي للقيام بأدوار قيادية، ولقد أغفلت هذه الدراسة شرح الأسباب والعوامل التي تقف خلف ظاهرة الاغتراب السياسي، فضلاً عن الميل إلى العنف السياسي الناتج عن ذلك.

2- - دراسة حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية (متاهات الإنسان بين الحلم والواقع)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006:

تناول الباحث فيه ظاهرة الاغتراب في المجتمعات العربية ومصادره، وحاول البحث في العلاقة بين الإنسان والأنظمة السياسية والأوضاع الاجتماعية والمؤسسات، وتناول فيه أسباب الاغتراب السياسي ونتائجه، وواقع الاغتراب السياسي في الدول العربية.

3- - دراسة بكار فتحي، الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر، الجزائر، مجلة القانون الجزائرية، 2014:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى يؤثر الاغتراب السياسي على الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية الجزائرية؟؟، ولقد اقتصرت هذه الدراسة في البحث عن أثر الاغتراب السياسي في متغير الانتخابات دون التطرق إلى موضوع العنف السياسي.

سادساً: فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية: كلما ازدادت نسبة الاغتراب السياسي في المجتمع ازدادت معه نسبة العنف السياسي.

ولإثبات صحة الفرضية أو عدمها تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول: الإطار النظري للاغتراب السياسي والعنف السياسي:

المطلب الأول: الاغتراب السياسي.

المطلب الثاني: العنف السياسي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاغتراب السياسي والعنف السياسي.

المبحث الثاني: أسباب الاغتراب السياسي كأحد محددات العنف السياسي في العراق:

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية.

المبحث الثالث: العنف السياسي في العراق بعد عام 2003:

المطلب الأول: جذور العنف السياسي في العراق.

المطلب الثاني: مظاهر العنف السياسي في العراق.

المطلب الثالث: مواجهة الاغتراب السياسي المسبب للعنف السياسي.

الخاتمة.

النتائج والمقترحات.

المبحث الأول

الإطارالنظري للاغتراب السياسي والعنف السياسي

اختلف العلماء حول تحديد الظهور الأول لمصطلح الاغتراب (Alienation)، إلا أن الغالبية العظمى تجمع على أنه من الناحية التاريخية ظهر لأول مرة في الفكر المسيحي البروتستانتي على يد كل من مارتن لوثر وكالفن، ومن ثم لاقى هذا المصطلح استخدامات متنوعة من قبل فلاسفة العقد الاجتماعي، إلا أن استخدامه المنهج المنظم جاء مع هيجل في الفلسفة المثالية الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر[1]، ومن ثم تعددت الدراسات والأبحاث والدراسات حول هذا المصطلح لتحديده وضبطه ووضع تعريف إجرائي له، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف دقيق لهذا المصطلح نظراً لتشعبه ولإستخدامه من قبل علماء من تخصصات مختلفة، لذا سيحاول هذا المبحث تحديد الإطار النظري لمفهوم الاغتراب بشكله العام، وتبيان أنواعه والوصول لتعريف الاغتراب السياسي، ومن ثم تحديد الإطار النظري للعنف السياسي، وتوضيح العلاقة بين المصطلحين، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الاغتراب السياسي:

تعد ظاهرة الاغتراب السياسي من أكثر أنواع الاغتراب شيوعاً في المجتمعات المعاصرة بوجه عام وفي المجتمعات النامية بشكل خاص لإرتباط هذه الظاهرة بطريقة إستجابة الأنظمة السياسية في تعاملها مع مجتمعاتها، فملامح القهر والاستبداد والبيروقراطية وتجلي ظواهر الفساد السياسي والإداري وأزمات التبعية السياسية كأزمة الشرعية وتوزيع الناتج القومي التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث كلها عوامل تؤدي إلى تباعد الأفراد في علاقاتهم بالسلطة الحاكمة وفي علاقتهم بالمجتمع السياسي (الأحزاب ومؤسسات الدولة القائمة).

أولاً: مفهوم الاغتراب وأنواعه:

إن الأصل اللاتيني لكلمة الاغتراب هو Alienation ، ويستمد هذا الاسم معناه من فعلAlienare بمعنى تحويل شيء ما لملكية شخص آخر أو الانتزاع أو الإزالة، وهذا الفعل مستمد من فعل آخر وهو Alienus أي ينتمي إلى شخص

[1] -Marven .E. Olsn 1968: **'Two Categories of Political alienation'** New York, -process of Social Forc, p365.

آخر أو يتعلق به، وهذا الفعل الأخير مستمد بصفة نهائية من لفظ Alius الذي يعني الآخر كأسم أو صفة[1].

فمفهوم الاغتراب يحتوي على عدة دلالات :

1- دلالة حقوقية وقانونية: بمعنى نقل ملكية شيء ما أو بيع شيء ما لشخص آخر.

2- دلالة نفسية: بمعنى أن الاغتراب هو إختلال نفسي أو جنون.

3- دلالة اجتماعية: وتعني إنحلال الرابطة التي تربط الفرد بالآخرين.

4- دلالة دينية: وتعني ضعف إرتباط الفرد بالآلهة.

وفي اللغة العربية نقول غرب أي ذهب وتنحى عن الناس، والتغرب يعني البعد والنزوح، والغريب هو البعيد عن وطنه، كما أنها تأتي بمعنى الزواج من غير الأقارب[2].

أما من الناحية الاصطلاحية فقد لاقى مفهوم الاغتراب الكثير من المحاولات لضبطه وتحديده، ونظراً لتعدد أبعاده من جهة ولإرتباطه الوثيق بالجذور الفلسفية التي يعد إستخدامه بعيداً عنها أمر حديث نسبياً، ولذلك من الصعب الوصول لتعريف دقيق لهذا المفهوم، فكثيراً ما يتردد في الأدبيات السياسية أن الانسان يزداد اغتراباً عن المجتمع والدولة ومؤسسات العمل والتربية والعائلة والدين والحياة بشكل عام، بل عن ذاته أيضاً، ثم إن هذا التعميم لا يقتصر على المجتمعات الصناعية بل يتعداها في كثير من الأحيان إلى الإنسان المعاصر في المجتمعات النامية مهما بلغت درجة تخلفها، بما في ذلك المجتمع العربي، فالاغتراب من الظواهر الملازمة لوجود المجتمعات الانسانية ومرتبطة بها مهما كان طبيعة بناء هذا المجتمع[3].

فظاهرة الاغتراب تحظى بإهتمام العلوم الاجتماعية والفلسفة والفنون التعبيرية، كما أن هذا الإهتمام لا يقتصر فقط على هذه المجالات بل نجده أيضاً

---

[1]- ريتشارد شاخت: **"الاغتراب"**، ترجمة كامل يوسف حسين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1980، ص63.

[2]- جمال الدين بن منظور بن مكرم الأنصاري: **"معجم لسان العرب"** ، لبنان، دار صبح، مجلد10، ص32.

[3]- هشام محمود الأقداحي: **"قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي"**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص20.

حتى لدى المصلحين المأخوذين بدوافع طوباوية كما نجده عند العلماء المنشغلين بمحاولات فهم السلوك الإنساني في سبيل تكوين نظرية علمية- فلسفية حوله، لقد أصبح الاغتراب في العصر الحديث موضوعاً محورياً ويتمثل في الحضارة الغربية في أعمال **توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وفريدريك هيجل وكارل ماركس وفريدريك نيتشيه** وغيرهم الكثير، ولقد بدأ هذا الموضوع في مختلف تنوعاته ينتشر من خلال الفكر النقدي والتحليلي بشكل خاص في مختلف الثقافات البارزة ولا يستثنى من ذلك الثقافة العربية اذ نجد بعض بزوره لدى كثير من الكتاب والمفكرين العرب **كمحمود رجب وحليم بركات** وغيرهم، وقد جاء تعبيراً عن إحساسهم بالعجز الداخلي في علاقاتهم في المجتمع والمؤسسات، وكذلك بالعجز الخارجي باعتبار أن مختلف البلدان العربية بدأت تخضع بعد نيل الإستقلال للهيمنة الخارجية من قبل المجتمعات المتقدمة في أوربا، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية في ما بعد الخمسينات من القرن العشرين التي تمثل شكلياً بداية مرحلة الإستقلال الوطني.

لقد أصبح الاغتراب موضوعاً مهماً في الثقافة الحديثة على يد الفيلسوف الألماني **فريدريك هيجل** الذي عبر عن الاغتراب بقوله أن الإنسان أصبح عاجزاً في علاقاته بنفسه ومجتمعه والمؤسسات التي ينتمي اليها حتى إستحال إنتماءه نوعاً من اللاإنتماء والهامشية، وبات الاغتراب موضوعاً مهماً بالإضافة الى **هيجل** عند كل من **كارل ماركس وفريدريك نيتشه ومارتن هيدجر**، فكان اهتمام هؤلاء بالمواضيع لصيقة الصلة بالاغتراب كالضعف والعجز والقلق والرفض واللامعنى والتمرد والانفصال و العزلة والإستلاب والإنسلاخ، كما نجد الاغتراب في أعمال **ماكس فيبر وسيغموند فرويد ودوركهايم ميل** وغيرهم الكثير من الفلاسفة والمفكرين في العصور الحديثة[1].

وتوحي كلمة الاغتراب بالضعف والتلاشي وهي عكس النمو، فالاغتراب ظاهرة إنسانية مرتبطة أكثر بالمعاني السلبية، لها صور وأشكال مختلفة ومدلولات متنوعة لا حصر لها، فمن حيث الشمولية قد يكون الاغتراب شامل يشعر فيه الفرد بأنه غريب عن كل شيء، وقد يكون اغتراب جزئي بحيث يشعر الفرد بأنه لا ينتمي إلى مؤسسة إجتماعية أو فكرية معينة، ومن حيث المجالات يقسم الاغتراب إلى: اغتراب سياسي، نفسي، عائلي، ديني، اقتصادي، ثقافي، أخلاقي.

ثانياً: مفهوم الاغتراب السياسي:

[1]- هشام محمود الأقداحي: المرجع نفسه، ص25.

لقد قام العديد من الباحثين بمحاولة وضع تعريف دقيق لمفهوم الاغتراب السياسي، إلا أنه لا يوجد إتفاق تام بينهم على تعريف دقيق لهذا المفهوم، نظراً لطبيعة هذه الظاهرة من جهة ولتعدد توجهات الباحثين الذين نظروا لها من جهة أخرى، إلا أن هنالك العديد من النقاط المشتركة فيما بينهم في تعريف الاغتراب السياسي، فكثير من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم إنطلاقاً من المصادر والدواعي المنشاة للظاهرة وللمقاربة العلمية التي يستند لها كل باحث وفيما يلي نورد أبرز من تناول هذه الظاهرة:

عرف **سايدمان.ج.seidman.j** الاغتراب السياسي بأنه الظاهرة المرضية التي تصاحبها مشاعر الاحباط والكراهية، يعانيها المواطن نتيجة إحساسه بالغربة تجاه السلطة الحاكمة مع استغرابه للفجوة الكبيرة في القيم بينه وبين النظام الذي يرفض كينونته وثقافته واختياراته ما يستلزم بالفعل قبوله بعدم الإنتماء لدائرته الحيوية[1].

أما **ايريك فروم.fromm.E** فهو من المفكرين الذين وظفوا إختصاصاتهم العلمية لنقد الحضارة الغربية المعاصرة، فهو لم يحصر التحليل النفسي الذي برع به في المجال العيادي العلاجي، بل جعله ركيزة لتحليل أزمات المجتمع الحديث، وكان موضوع الاغتراب بشكل عام والسياسي منه وبشكل خاص من أكثر ما شغل اهتمامه، يعتقد فروم أن الاغتراب السياسي ظاهرة سياسية تاتي من مشكلة المجتمع الحديث المتميز بسيطرة الآلة وهيمنة التيكنولوجيا الحديثة على الانسان وهيمنة السلطة بأفكارها التسلطية القمعية[2].

ويربط **هربرت ماركيوز Herbert marcuse** بين وجود الاغتراب السياسي وبين الأسباب والعوامل التي أدت إليه، مثل توحد الثقافة ومنظومة السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافةً إلى أشكال القمع، كقمع الأفكار والحريات والغرائز[3].

أما **محمود رجب** وهو باحث ومنظر له اكثر من إسهام في هذا المجال، يعتقد رجب أن الاغتراب السياسي يمثل شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة الإيجابية في

---

[1]- seidman.j.:the relationship alienation sense of school membership perception of competence and academic achievement among middle school students,dissertation abstract internation,1995,p56.

[2]- أحمد الفقيه: **"ايريك فروم الشاهد الأخلاقي على اغتراب الغرب"**،بيرت، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، مجلة اغتراب، العدد1، 20 أيلول 2015.

[3]- هربرت ماركيوز: **"الإنسان ذو البعد الواحد"** ، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الأدب، 1988، ص109.

الانتخابات السياسية المعبرة بصدق عن رأي الجماهير، والشعور نتيجة لذلك بالعزلة عن المشاركة السياسية الحقيقية الفعالة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه واليأس من المستقبل، على اعتبار أن رأيه لا يسمعه أحد وإن سمعه لا يهتم به[1].

وينطلق **حليم بركات** في تحليله لطبيعة الاغتراب السياسي في المجتمعات العربية على العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أن الدولة تفرض هيمنتها على كافة المجالات في المجتمع من مجالات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وهي بذلك تعطل المجتمع المدني وتمنع حركته، ولقد عرف بركات الاغتراب السياسي بأنه إحساس المواطن بالغربة عن الحكومة وعن النظام السياسي، واعتقاده أن الحكومة والمؤسسات السياسية العامة يسيرها آخرون لصالح آخرين طبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة، بحيث تتحكم أقلية متميزة بكامل أجهزة الدولة، وهو يشعر في هذه الحالة أن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له في ذلك المجتمع، فالمغترب بطبيعته لا يميل إلى المشاركة السياسية لأن مشاعر اللاقوة السياسية تشكل حواجز تمنعه من المشاركة في الأنشطة السياسية[2].

وبالنظر لتشابه الأفكار العامة لجميع من تحدثوا عن تعريف الاغتراب السياسي يقدم **السيد علي شتا** ثلاث تفسيرات لظاهرة الاغتراب السياسي تتمثل بما يلي:

1- الفجوة بين الأمل والواقع، بمعنى أن إتساع هذه الفجوة يؤدي حتماً إلى الإحباط وزيادة الشحنات العدوانية، خصوصاً إذا ماكانت هذه الفجوة ترجع إلى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، فيصبح الناس مهيئين للبحث عن بديل.

2- إختلاف العدالة والتوزيع، وفي هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدواني إذا ما تراءى لهم أن الآخرين من أقرانهم سواء أكانوا متساوين معهم أم من هم أقل إنجاز يحصلون على نصيب أكثر من الثروة والمكانة الاجتماعية.

3- الحرمان النسبي بمعنى أن الشباب يتوقعون أن تسوء حالاتهم بينما تتحسن أحوال الآخرين في المجتمع نفسه دون ما سبب مشروع[3].

---

[4]- محمود رجب: **"الاغتراب سيرة مصطلح"** ،القاهرة، دار المعارف ، ط3، 1988، ص47.

[2]- حليم بركات: **" الاغتراب في الثقافة العربية(متاهات الإنسان بين الحلم والواقع)"** ، مرجع سابق ،ص90.

[3]- السيد علي شتا: **"نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص62.

ومن خلال التعريفات السابقة التي تشترك في كثير من الخصائص والأنماط يمكن القول بأن:

الاغتراب السياسي هو إحساس المواطن بالغربة عن حكومته وعن النظام السياسي الذي يحكمه، واعتقاده بأن سياسة الحكومة يسيرها أشخاص آخرين لمصالحهم الخاصة طبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة حيث تتحكم أقلية مميزة في أجهزة الدولة، وهو يشعر في هذه الحالة بأن المجتمع والسلطة لا يشعران به ولا يعنيهم أمره وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع.

المطلب الثاني: العنف السياسي:

تشهد الدول العربية العديد من مظاهر العنف السياسي سواء أكان موجهاً من النظم السياسية ضد المواطنين أو من المواطنين ضد النظم السياسي، وسيحاول هذا المطلب تحديد الإطار المفاهيمي لمفهوم العنف السياسي من خلال تقديم تعريف له وتوضيح أسبابه وأهم أشكاله.

أولاً: مفهوم العنف السياسي:

إن لفظة العنف في اللغة العربية تعني الخرق بالأمر وقلة الرفق به فهو عنيف، إذ لم يكن رقيقاً في أمره، وعنف به وعليه عنفاً وعنافة أخذه بقوة وشدة ولامه وعيره، واعتنف الشيء يعني حمله وأتاه ولم يكن له علم به، فالعنف يعني الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوم أو إلتزام ما[1].

فالعنف يعني استخدام الغلظة والخشونة والقوة بالقدر الذي يمثل فزعاً للإنسان، وهو أيضاً كل ممارسة تخلو من الرقة واللين بهدف البطش أو ترويع الطرف الآخر، والعنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، وقد تنوعت تعريفات الباحثين المهتمين بموضوع العنف السياسي، فقد عرفه **تيد هندريش** بأنه اللجوء إلى القوة المدمرة ضد الأفراد أو الأشياء بشكل يحظره القانون بغية إحداث تغييرات سياسية في نظام الحكم أو أشخاصه[2].

أما **تشارلمز جونسون** فقد تناول مفهوم العنف السياسي في كتابه التغيير الثوري بحيث جعل من العنف السياسي أحد جوانب الثورة، وقد أكد جونسون على أن مفهوم العنف السياسي والتغيير الاجتماعي ليس من الضروري أن يكونا

[1]- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: **"لسان العرب"** ، مرجع سابق، ص 258.
[2]- تيد هندريش: **"العنف السياسي: فلسفته، أصوله، أبعاده"** ، ترجمة عيسى طنوس، بيروت، دار المسيرة، 1986، ص32.

مرتبطين، حيث أن درجة التغيير الاجتماعي لا تزداد بالضرورة بصورة تتناسب مع درجات العنف السياسي في المجتمع[1].

وعلى الرغم من الاختلافات بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة بها، إلا أن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية[2].

ثانياً: أسباب العنف السياسي:

تتعد الأسباب والدوافع المؤدية إلى تشكل العنف السياسي من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، ولا يمكن رد ظاهرة العنف السياسي إلى عامل واحد بل أنه يتشكل بتفاعل مجموعة من العوامل، والتي يختلف تأثيرها من مجتمع إلى آخر، فأسباب العنف قد تكون سياسية متمثلة باحتكار السلطة وعدم تداولها سلمياً وغياب الحريات والديمقراطية، وقد تكون اقتصادية تتمثل بسوء المستوى المعيشي وازدياد الفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات العامة، وقد تكون اجتماعية متمثلة بازدياد التفاوت الطبقي وغياب الطبقة الوسطى.

وبشكل عام هناك ثلاثة إتجاهات في تفسير العنف السياسي:

1- الاتجاه الماركسي: ويركز هذا الاتجاه على عنصر الإستغلال الذي تمارسه طبقة محدودة العدد، من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية على الطبقات الأخرى، إلا أن هذه العلاقة بين الإستغلال والعنف ليست ضرورية لأنها محكومة بمتغيرات أخرى مثل الوعي الطبقي والتنظيم السياسي والقيادة.

2- الاتجاه الوظيفي: وقد فسر هذا الاتجاه العنف السياسي بأنه حالة من العجز تصيب بنية النظام السياسي فتسبب خللاً في قيامه ببعض وظائفه بفاعلية، ومن ثم يفقد القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، ولذلك يلجأ النظام السياسي لإستخدام القوة لمقاومة هذه الضغوطات والتحديات، فيزداد إحساس المواطنين بفقدان شرعية النظام السياسي وبالتالي إنخراطهم في أعمال عنف موجهة ضده.

3- الاتجاه السلوكي: يركز هذا الاتجاه على مقاومة الإحباط المولد للعنف، إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى الإحباط مثل إتساع الفجوة بين ما

[1]- قبي آدم: **"رؤية نظرية حول العنف السياسي"** ، الجزائر، مجلة جامعة ورقلة، المجلد 2002، العدد1، 2002، ص104.

[2]- حسنين توفيق ابراهيم: **"ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص59.

يتوقعه المواطن وبين ما يحصل عليه، أو إتساع الهوة بين شعارات النظام وممارساته بجانب وجود أزمة حادة كهزيمة عسكرية أو أزمة إقتصادية[1].

ثالثاً: أشكال العنف السياسي:

بما أن العنف السياسي هو الإكراه المادي أو حتى مجرد التهديد به لإحداث تغيير أو تحقيق أهداف بعينها من خلال الجهة التي تمارس العنف، فقد يكون العنف السياسي موجهاً من النظام السياسي ضد المواطنين مثل الحالات التالية:

1- الاعتقال لأسباب سياسية.

2- أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

3- استخدام قوات من الأمن لمواجهة المظاهرات والعصيان المدني.

4- استحدام وحدات من الجيش لمواجهة الإضطرابات وأحداث الشغب.

وقد يكون العنف السياسي موجهاً من المواطنين ضد النظام السياسي:

1- المظاهرات.

2- أحداث الشغب.

3- العصيان والتمرد.

4- الإغتيالات السياسية أو محاولة القيام بها.

5- الانقلابات أو محاولة القيام بها[2].

فالعنف السياسي متعدد الأشكال والمظاهر، وقد تترافق هذه المظاهر وتختلط مع بعضها، كما في العديد من الثورات السياسية التي تبدأ بالمظاهرات غير المرخصة لتتحول إلى أحداث شغب وعصيان عام تقابله السلطات الحاكمة بعنف مضاد.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاغتراب السياسي والعنف السياسي:

[1]- قبي آدم: **"رؤية نظرية حول العنف السياسي"** ، مرجع سابق، ص108.
[2]- حسنين توفيق ابراهيم: **"ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"** ، مرجع سابق، ص59.

من المعلوم أن زيادة نسبة مشاركة المواطنين بالحياة السياسية وازدياد اندماجهم بالنسق السياسي يؤدي إلى انخفاض نزعة العنف لديهم، فالعلاقة بين المشاركة السياسية والعنف هي علاقة عكسية، بالرغم من أن بعض الباحثين في مجال المشاركة السياسية يعدُون أن العنف السياسي شكل من أشكال المشاركة السياسية، وذلك لارتباطه بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو يهدف بالدرجة الأولى لتحقيق أهداف سياسية وخاصةً عندما يشعر المواطنون أن النظام السياسي لا يعبر عن مصالحهم وقيمهم ولا يعمل على تحقيق أهدافهم، وليس هناك وسيلة للتغيير عبر الطرق المشروعة كالانتخابات النزيهة كونه يقوم على احتكار السلطة، فلا سبيل لتحقيق هذه الأهداف إلا عبر الخروج من نطاق المشاركة السياسية التقليدية إلى مشاركة غير تقليدية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة، وفي جميع الأحوال فإن ظاهرة العنف السياسي تعد من أخطر الظواهر التي تتسم بها المجتمعات العربية عموماً والمجتمع العراقي خصوصاً.

ويترتب على الاغتراب السياسي مجموعة من النتائج السلوكية التي تختلف شدتها بإختلاف قدرة الأفراد والإمكانيات المتاحة لهم، حيث يرى **فريدريك هيجل** بأن النتائج المترتبة على مراحل عملية الاغتراب السياسي هي الإنفصال والتي تعبر عن حالة التبلد وغياب الإيجابية، أو الإنسحاب والتمرد والثورة والخضوع[1].

وكذلك لم يبتعد **حليم بركات** كثيراً عن ما توصل إليه هيجل من نتائج، ففي إجابته عن التساؤل كيف يتصرف الإنسان عند عجزه في علاقته بالمجتمع والأنظمة والمؤسسات وكيف يواجهها؟ حدد الجواب في ثلاث خيارات سلوكية وهي: الإنسحاب واللامواجهة، الخضوع والرضوخ، التمرد والثورة:

1- الانسحاب واللامواجهة: عند استحالة تغيير الواقع وفي حالة عدم تمكن الإنسان من معايشة اغترابه في علاقته بالمجتمع والدولة، سينسحب ويهرب وفقاً للظروف والإمكانيات المتاحة، ووفقاً لطبيعة المجتمع أو الأنظمة وذلك لتخلص من الاغتراب السياسي ومن بينها الهجرة والإنعزال والعزوف عن المشاركة السياسية وعدم الإهتمام بالشأن السياسي العام.

2- الخضوع والرضوخ أو الإستسلام: عندما يكون الهروب من الاغتراب السياسي مستحيلاً يبقى التكيف مع واقع الأمر ظاهرياً والتنازل والمساومة مع النفور الضمني من الواقع، وهنا يحمل الإنسان في عقله فكرتين متناقضتين يسعى

[1]- السيد علي شتا: **"نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع"**، مرجع سابق، ص63.

إلى إقامة توازن بينهما، فيؤدي الرضوخ إلى الإنسجام مع الأمر الواقع بدل الرفض، ويكون ذلك حلاً مؤقتاً على أمل حصول التغيير في الظروف التاريخية.

3- التمرد والثورة: إن المغترب قد يعمل ضمن حركات اجتماعية شعبية لتغيير الأوضاع والواقع والتوجهات السائدة، وهذا الخيار يتطلب الشجاعة والتخطيط والتنظيم والنضال المستمر في سبيل تحقيق أهدافه، لكنه قد يؤدي إلى نتائج كارثية لا سيما إذا اصطدم بمقاومة السلطات السائدة[1].

فخيار التمرد والثورة هو أحد الخيارات التي قد يلجأ إليها المغتربون سياسياً بهدف إحداث تغيير جزري في بنية النظام السياسي الذي بات غير معبر عن مصالحهم وأهدافهم، مما يدفعون إلى القيام بأعمال عنف في مواجهته، وتزداد هذه الأعمال العنيفة باضطراد ولا سيما إذا قوبلت بعنف مضاد من قبل النظام السياسي.

وبالرغم من أن أسباب العنف السياسي كثيرة ومتنوعة، فقد تكون لأسباب اقتصادية كالحرمان النسبي والتفوات الطبقي أو لأسباب اجتماعية كالتمييز بين أبناء المجتمع على أساس الجنس أو الدين أو العرق، وقد تكون لأسباب دينية كالعنف الناتج عن التعصب الطائفي، إلا أنه هذه الأسباب في مجملها يحتويها مفهوم الاغتراب السياسي، نظراً لكونه يعبر عن الإنفصال التام بين المواطن ونظامه السياسي، وهذا الإنفصال لم يكن ليحدث لولا شعور المواطن بأن هذا النظام لا يمثله ولا يعمل لمصلحته.

وبهذا يتوصل هذا المبحث إلى أن الاغتراب السياسي ظاهرة قديمة وملازمة لوجود المجتمعات السياسية، وهو نوع من عدة أنواع للاغتراب والتي تعاني منها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وإن العنف السياسي بمعنى القيام بفعل الإكراه المادي في سبيل تحقيق أهداف سياسية هو أحد الخيارات التي يواجه من خلالها الموطنون حالة اغترابهم تجاه نظامهم السياسي، وبالتالي يلجأون إلى تغييره بإستخدام القوة.

المبحث الثاني

أسباب الاغتراب كأحد محددات العنف السياسي في العراق

[1]- حليم بركات: **"الاغتراب في الثقافة العربية(متاهات الإنسان بين الحلم والواقع)"** ، مرجع سابق، ص81.

إن اغتراب المواطنين واللامبالاة التي يتسمون بها ليست صفة لصيقة أو أصيلة في شخصيتهم بل هي نتيجة الظروف المحيطة بهم، فالإنسان اجتماعي في تكوين شخصيته التي من أهم سماتها حاجتها إلى العيش في جماعة، وتبلورالشخصية الإنسانية يتم وفقاً لعوامل الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، والاغتراب السياسي ظاهرة تراكمية تختلف أسبابها باختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وللعراق كغيره من بلدان العالم ظروفه ومعطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة به والتي أدت إلى بروز ظاهرة الاغتراب السياسي لدى مواطنيه مما أدى إلى تزايد معدل العنف السياسي فيه، وسيتناول هذا المبحث أهم العوامل المؤدية للاغتراب السياسي في العراق.

المطلب الأول: الأسباب السياسية:

لقد أدت المراحل المختلفة لتاريخ العراق السياسي إلى حالة من التضاد النوعي الدائم بين النظام السياسي والشعب العراقي، مما أوجد حالة من فقدان الشرعية وانعدام الثقة المتبادلة والعنف السياسي والاستخدام المفرط للقوة المشروعة وغير المشروعة، وبعد انهيار النظام السياسي العراقي إثر الإحتلال الأميركي عام 2003 واستبداله بنظام سياسي جديد ضعيف البنية والتشكيل قائم على المحاصصة الطائفية، طرأ على الواقع العراقي مفاهيم وجوانب مستجدة كالنظام البرلماني وموضوع الفيدرالية والدولة الاتحادية وغيرها.

لم ينجح هذا النظام السياسي المستحدث من تحقيق التنمية السياسية المطلوبة لمعالجة أزمات النظام السياسي، فالتنمية السياسية تمثل الحل الأمثل لمشكلات وأزمات النظام السياسي عبر استعمال آليات متعددة مثل التنشئة السياسية والثقافة السياسية والأحزاب وبقية مؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن الإدارة الرشيدة، فعملية التنمية السياسية تتطلب بشكل جوهري إشباع المطالب ومعالجة المستجدات وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض إجراء التحولات الكبرى في المجتمع وبالتالي تأسيس بنى اجتماعية سياسية مؤهلة وصولاً لقيام نظام ديمقراطي حديث، وقد عانى العراق وما زال يعاني من أزمات كثيرة ومنها:

1- أزمة الهوية: وتتمثل هذه الأزمة في التحديات التي تقف في سبيل إيجاد هوية عراقية وطنية جامعة بفعل التحديات العرقية والطائفية التي تواجهها في العراق، كنتيجة لتنوع إنتماءات الشعب العراقي العرقية والمذهبية.

2- أزمة الشرعية: تقوم شرعية أي نظام سياسي على رضا وقبول أكثرية الشعب به، ومما عزز أزمة الشرعية في العراق تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية وضعف النضج السياسي للقوى السياسية العراقية وضعف الخدمات العامة وتفشي الفساد المالي والإداري وانتشار البطالة جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينه وبين الجماهير العراقية[1].

3- أزمة التغلغل: ويقصد بها عجز النظام السياسي ومؤسساته عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة دوره على كامل الإمتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقياً، وعلى كامل مستويات البنية الاجتماعية عامودياً، فالنظام السياسي الفعال هو النظام القادر على الوصول والتغلغل حتى إلى مستوى القرية الصغيرة، والذي يمس بسياساته أدق التفاصيل اليومية للناس وذلك لكي يكون له القدرات على الاستجابة السريعة لمطالبهم الطارئة، وكذلك إحتواء الأزمات المفاجئة ومعالجتها سريعاً[2].

4- أزمة الديمقراطية: إن ركائز أي نظام ديمقراطي في العالم هي الحرية والمساواة والمشاركة، وإذا كان الركن الثالث لا يثير أي إشكال، فإن الركنين الأول والثاني تشكل بعض التحفظات لدى التيارات الدينية في الدول الإسلامية، حيث يرفض الإسلاميون الأساس الفلسفي للديمقراطية كما نشأ في الغرب، مما يؤدي إلى خلل في العملية الديمقراطية في الدول التي تغلب فيها الاتجاهات الدينية كالعراق.

5-أزمة الاندماج والتكامل: تتعلق هذه الأزمة بكيفية تنظيم الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واندماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، فالقوى السياسية العراقية قليلة التفاعل فيما بينها وتسعى كل منها لتحقيق مصالحها في الحكومة بصورة منفصلة عن المصالح الأخرى، فضلاً عن ذلك هناك تأثير واضح في هذه القوى من قبل قوى خارجية، وبالتالي مصالح هذه القوى قد لا تتوافق مع المصلحة الوطنية العراقية.

6- أزمة المجتمع المدني: يواجه مفهوم المجتمع المدني في العراق تحديات متعددة نتيجة تواجدها في بيئة ديمقراطية هشة وغير مستقرة ومنظومة مركزية

[1]- وسام العيثاوي: **"التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003"**، برلين، المركز الدبمقراطي العربي للدراسات، 2018، ص36.

[2]- علي حسن الربيعي: **"تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية"** ، كربلاء، مجلة المستقبل العربي، العدد 337، آذار 2007، ص86.

معيقة، إضافةً إلى غياب روح التسامح والتنوع الثقافي، وكذلك تضعف التهديدات الأمنية المستمرة قدرات المجتمع المدني ودوره، الأمر الذي جعل أداء مؤسساته وتأثيرها محدوداً وهامشياً إلى حد كبير[1].

إن هذه الأزمات وغيرها تشكل مجموعة من العوائق أمام النظام العراقي المستحدث بعد عام 2003 لتحقيق ثباته واستقراره، فضلاً عن إضفاء صفة الشرعية عليه، فالشرعية السياسية لأي نظام سياسي تقوم على رضا وقبول غالبية الشعب، وهذا ما يتطلب تقليص الهوة بين الشعب والسلطة لتحقيق الإنتماء وتجاوز الاغتراب السياسي.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية:

إن المتابع للشأن العام العراقي يجد أن الاقتصاد العراقي تأثر ويتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود سابقة، بل أصبح بكل متغيراته تابعاً لها، ولعل هذا ما بدا واضحاً بعد الحرب مع إيران في ثمانينات القرن الماضي، حيث تزايد العجز في ميزان المدفوعات وتشوهت هيكلية الإنتاج وتزايد الاعتماد على قطاع النفط وتبعيته للخارج، مما جعل من الاقتصاد العراقي مرهوناَ بأسعار النفط عالمياً.

وتفاقم الأمرسوءً بعد قيام العراق بغزو الكويت عام 1991، حيث فرض على العراق حصاراقتصادي، كما فرض عليه تعويض ما لحق بالكويت من أضرار، ومنعه من تصدير النفط إلا بشروط ومنع بقية الدولة من توريد السلع والخدمات إليه، مما نتج عنه عزل العراق عن العالم الخارجي مما أنتج أزمات كبرى على الاقتصاد العراقي كالتضخم وزيادة المديونية الخارجية والتفاوت بين الدخول لفئات المجتمع وزيادة الفقر وتردي الوضع الخدمي[2].

إن هذه المشاكل تفاقمت بعد التغيير السياسي الناتج عن الغزو الأميركي عام 2003، إذ أصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من جسور ومباني، وعمليات السلب والنهب للمنشآت الحيوية وتجريدها من معداتها، والأمر إزداد سوءً مع المتغيرات التي حدثت عام 2014 وظهور نشاطات التنظيمات المسلحة التي سيطرت على عدة محافظات عراقية وتحكمت بمقدراتها

[1]- وسام العيثاوي: **"التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003"**، مرجع سابق، ص36.
[2]- محمد عبد صالح: **"واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد 2003"** ، بغداد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 57، 2007، ص37.

الاقتصادية وهجرت سكانها، ومن جانب آخر فإن تراجع أسعار النفط العالمية وهبوطها الحاد ساهم بإنخفاض إيرادات الدولة العامة وعزز من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها زيادة الاقتراض من الخارج، بحيث أصبح التشاؤم مخيماً على الواقع في إمكانية إصلاح الاقتصاد العراقي في ظل دولة تفتقر إلى مقومات الأمن والاستقرار السياسي، فضلاً عن فقدانها للبنية التحتية التي يقوم الاقتصاد عليها، وأصبحت موارد الدولة العراقية مقتصرة فقط على واردات تصدير النفط.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية:

بعد التغير السياسي الناتج عن الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وقيام النظام البرلماني وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة، لم ينعكس هذا التغير بشكل إيجابي على الاقتصاد العراقي وبنية الطبقات الاجتماعية، حيث استمر الاقتصاد العراقي بالاعتماد على عائدات النفط فضلاً عن سوء الإدارة والتوزيع الناتج عن سياسات حكومية قامت على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وعلى تشابك المصالح الفردية وإهمال المصالحة العامة للشعب العراقي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي، وكانت هذه التباينات الداخلية نتيجة منطقية لنوعية علاقات الملكية وبنية السلطة، حيث يلاحظ فوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة بطرق غير مشروعة وبوسائط مرتبطة بالفساد المالي والإداري، فعلى مدار السنوات الأخيرة نمت مصالح خاصة قوية، ونشأ قطاع أعمال بنفوذ متزايد وبخاصة أن جزء منه يرتبط بقوة بعض الأوساط البيروقراطية، وقد لعبت السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 دوراً في هذا المجال، بحيث كانت منحازة للفئات الجديدة من "محدثي النعمة"[1].

فالتفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغياب الطبقة الوسطى في العراق كان له دور كبير في تشكل ظاهرة الاغتراب السياسي، حيث أن الطبقة المحرومة سياسياً هي المحرومة اقتصادياً واجتماعياً والعكس صحيح، فإذا استقرت القوة السياسية في يد طبقة واحدة، فإن السياسات العامة في الدولة سوف توضع لمصلحة هذه الفئات المسيطرة وليست للمصلحة العامة، الأمر الذي يدفع المواطنين إلى الشعور بالإحباط والسلبية واللامبالاة، فمن نتائج تربع صفوة على قمة التنظيم الاجتماعي

[1]- صالح ياسر: **"النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق"** ، بغداد، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013، ص15.

أن يؤدي إلى إنتشار الاغتراب السياسي بين كافة الطبقات الأخرى، فضلاً عن إنتشار الجهل والأمية بين صفوف الشعب العراقي، وغياب الثقافة السياسية، وغياب قيم الحرية والديمقراطية والمساوة وقبول الرأي الآخر[1].

وهكذا فإن الشعور بالاغتراب السياسي في العراق يرجع إلى عدة عوامل، فالنظام السياسي وخصائصه وطريقة تعاطيه لسلطة وأزماته المتواصلة تعتبر العامل الرئيسي لشعور المواطن بالاغتراب السياسي، وحين تترافق مع عوامل اقتصادية واجتماعية سيئة من فقر وبطالة وسوء مستوى معيشي والإقصاء الطبقي والاجتماعي وسوء الحصول على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، فإن الاغتراب السياسي يصبح النتيجة الحتمية لهذه المجموعة من العوامل.

المبحث الثالث

العنف السياسي في العراق بعد عام 2003

لقد أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بإزدياد وتيرة الشحن الطائفي والإثني بين المكونات العراقية المختلفة كنتيجة حتمية للصراع على السلطة، حيث أن ما حصل بعد عام 2003 هو انتشار تسييس الهويات المذهبية على نطاق جماهيري نتيجة سقوط النظام السياسي، والانتقال فيما بعد من التسييس إلى العسكرة في ظل ظروف الإحتلال، بحيث اختلطت وتمازجت ميول معارضة الاحتلال العسكري مع ميول التنافس والصراع بين الجماعات على تقاسم السلطة ومكاسبها، فسقوط النظام السياسي (حل مؤسسات العنف الرسمي أساساً) أفضى إلى شيوع الفوضى والخوف وسط صفوف المواطنين، مما دفعهم للبحث عن الأمان المفقود في الدولة عبر التمسك والإلتفاف حول العصبية المتمثلة بالطائفة الدينية أو القومية، وفي ظل هذا الصراع القاعدي طلباً للحماية والأمن، اكتسبت الهويات الفرعية زخماً هائلاً تزايد حين ارتبط بصراع النخب في القمة على السلطة والموارد وذلك لحظة شروع سلطة التحالف المؤقت بقيادة **بول بريمر** الحاكم العسكري الأمريكي للعراق بتكوين الدولة الجديدة، حيث تحولت هذه

[1]- محمد عبد صالح: **"واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد 2003"** ، مرجع سابق، ص47.

التحزبات والإصطفافات المذهبية إلى محاصصة طائفية في أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، وهذا ما تكرس في دستور العراق الدائم لعام 2005[1].

المطلب الأول: جذور العنف السياسي في العراق:

عبر تاريخ العراق الحديث طرأت تغيرات أثرت في ملامح الحياة الاجتماعية بفعل ما رافقتها من ظروف شكلت صدمة كبيرة لدى قطاعات واسعة من العراقيين، أدت إلى إخراجها من دائرة المشاركة السياسية وعدم إسهامها في التغييرات الحاصلة، والسبب في هذا الإبتعاد يعود إلى سياسة الحكومات العراقية المتلاحقة، والتي أثرت سلباً على على الحياة الاجتماعية، فهذا الإبتعاد من قبل الجماهير العراقية عن السياسة كان نتيجة اليأس وفقدان الأمل، أي شعورهم بالاغتراب السياسي تجاه حكومتهم.

ففي المرحلة الملكية (1921- 1958) تميزت الحياة السياسية بالتحالفات والمساومات الانتخابية المريبة، أما في المرحلة الجمهورية (1958- 2003) وما رافقها من تغيرات سياسية واجتماعية، حيث أن الحياة السياسية شهدت ظهور أحزاب سياسية عقائدية تعمل وفق برامج وإيديولوجيات مختلفة مما جعلها في حالة صدام مع بعضها البعض، أو ظهور ما يسمى بالعنف السياسي القائم على إقصاء الطرف الآخر، وكان ذلك بسبب الجمود العقائدي وعدم تطور هذه الأحزاب مما عزز الديكتاتورية ضمنها فانتقل العنف السياسي إلى ضمن صفوف الحزب الواحد عبر الصراع على الزعامة الحزبية، وعلى الرغم مما انتهت إليه هذه الدكتاتوريات من هزائم إلا أنها في المقابل سببت فتوراً في الحماس الجماهيري والحزبي أدى إلى تفتت تلك الأحزاب[2].

أما في مرحلة ما بعد السقوط والناتج عن الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والسرعة التي تمت فيها تصفية مؤسسات الدولة، وما تبعها من فوضى أمنية وانهيار في قواعد التنظيم الاجتماعي الناتج عن شدة الإستقطاب المذهبي والإثني، مما أنتج حالة من العنف السياسي ساهمت به عقود من الاستبداد فضلاً عن الموروث الثقافي والاجتماعي، وهذا ما جعل المواطن العراقي يشعر بأنه

[1]- فالح عبد الجبار: **"بناء الأمة – الدولة- مقاربة سوسيولوجية – سياسية(نموذج العراق)"** ، مقال منشور على موقع الحزب الشيوعي العراقي على الانترنت، http://www.iraqicp.com/index.php/authors-persons.

[2]- عبد المطلب عبد المهدي موسى: **"ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام2003"**، بغداد، دار البصائر للطباعة والنشر، 2018، ص50.

مجبر على الدخول في طرف من أطراف الصراع، على الرغم من عدم إقتناعه به إلا أنه مجبر على حماية نفسه من تهديد الأطراف الأخرى.

فالعنف السياسي الحاصل في العراق بعد عام 2003 كان نتيجة طبيعية لهذه الحالة، فضلاً عن دور سلطات الإحتلال الأمريكي في تعميق حالة التقسيم والخلاف بين مكونات الشعب العراقي وذلك من خلال:

1- القضاء على مؤسسات الدولة: يلاحظ أن غياب مؤسسات الدولة لعب دوراً محورياً في تحول ولاء الفرد من الدولة إلى الطائفة أو القومية التي ينتمي إليها، وذلك بغية حماية نفسه بها وتحقيق مصالحه بعد غياب وعجز مؤسسات الدولة عن حمايته، حيث كانت أول خطوات بول بريمر الحاكم العسكري الأمريكي في العراق حل المؤسسات الأمنية والمؤسسة العسكرية، الأمر الذي دفع العراقيين في الأرياف إلى الاعتماد على القبائل والعشائر من أجل الحصول على الأمان، وفي المدن تم الاعتماد على الميليشيات المسلحة[1].

2- مأسسة الطائفية: وذلك عن طريق تشكيل مجلس حكم مؤقت ضم (25) مقعداً تم توزيعهم على أساس الطائفة أو العرق، ثم امتد هذا التوزيع إلى مختلف الوزارات التي تشكلت، ومن ثم تم تكريس هذا التوزيع عبر الدستور الدائم للعراق والذي صدر عام 2005، والذي جعل من نظام الحكم في العراق نظاما برلمانياً، يتم توزيع المناصب الثلاث الكبرى فيه وهي رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان بين كل من (الشيعة والسنة والأكراد)، وعلى هذا الأساس يتم توزيع بقية المناصب في الدولة بين المكونات العراقية المختلفة.

3- السماح ببروز أحزاب دينية وإثنية: وهذا ما سمحت به سلطات مجلس الحكم المؤقت برئاسة بول بريمر، ومن ثم تم تكريسه في قانون الأحزاب العراقية رقم 36 لعام 2015[2]، ومما زاد من سوء ذلك أن بعض هذه الأحزاب قد قامت بتشكيل ميليشيات مسلحة تابعة لها، ودخلت في صراع مسلح فيما بينها في بعض الأوقات.

4- تبني الفيدرالية الطائفية: من خلال تتبع قانون إدارة الدولة الإنتقالية لعام 2003، نجد أنه تم تحديد نظام الحكم بإعتباره جمهورياً إتحادياً فيدرالياً ديمقراطياً، وبالتالي تأسست الفيدرالية في العراق، وكان أول الأقاليم هو إقليم كردستان العراق

[2]- فالح عبد الجبار: **"بناء الأمة – الدولة- مقاربة سوسيولوجية – سياسية(نموذج العراق)"** مرجع سابق، د ص.

[2]- الجمهورية العراقية: قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لعام 2015، جريدة الوقائع الرسمية، العدد 4383، 2015.

والذي قام على أساس الإنتماء الإثني، وتأتي خطورة ذلك من خلال نتائجه اللاحقة وإمكانية إنتقال التجربة إلى بقية المناطق العراقية، حيث سمح الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لكل محافظة عراقية أن تشكل إقليماً مستقلاً[1]، مما قد يشكل خطراً على وحدة العراق واستقلاله.

5- رعاية إعلام طائفي: فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء وزارة الإعلام العراقية، ولم تصدر أية قوانين أو تعليمات خاصة في تنظيم العملية الإعلامية، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من القنوات العراقية الدينية، والتي انتهجت خطاباً طائفياً إقصائياً زاد من حالة الإنقسام في الشارع العراقي، مما أسهم في إضعاف الإنتماء الوطني العراقي.

أي أن سياسة الاحتلال الأمريكي في العراق أسهمت في تكريس انقسام الشارع العراقي عبر إدخاله في صلب الدستور والقوانين العراقية من جهة، وعبر بنية المؤسسات السياسية المحدثة في العراق من جهة أخرى، مما أسهم في تعمق إحساس المواطن العراقي بالاغتراب السياسي تجاه نظامه السياسي المحدث.

المطلب الثاني: مظاهر العنف السياسي في العراق:

لقد شهد العراق في العقدين المنصرمين معظم أشكال وصور العنف السياسي، سواء أكان العنف المؤسسي الذي مارسته الحكومة خروجاً عن الدساتير والمواثيق الشرعية التي ارتضتها لنفسها، وكذلك العنف الهيكلي الناتج عن التفاوت بين الطبقات الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات، وبشكل عام تجلى العنف السياسي في العراق في شكلين رئيسيين وهما: العنف الطائفي بين مكونات الشعب العراقي وما نتج عنه من تفجيرات وإغتيالات وتصفيات متبادلة، وكذلك العنف الناتج عن الحركات الاحتجاجية غير السلمية وما أدت إليه من صدامات بين المحتجين والقوات الحكومية.

أولاً: العنف الطائفي في العراق:

يقصد بالعنف الطائفي في العراق أو الأزمة الطائفية العراقية مجموعة أعمال العنف وعمليات القتل الجماعية والتفجيرات التي تستهدف الأسواق والأحياء

[1]- الجمهورية العراقية: الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة119.

السكنية والمراقد الدينية في مناطق ذات أغلبية معينة بهدف الانتقام أو التصفية الطائفية بناءً على إيديولوجية طائفية متعصبة[1].

فبعد سقوط النظام العراقي عام 2003 بدأت موجة جديدة من العنف والتطرف الطائفي والعرقي، حيث جرت عمليات قتل وإغتيال وتصفيات لرجال دين من مختلف الطوائف العراقية، رافقها خطاب ديني متطرف ساهم في زيادة الإستقطاب بين المكونات العراقية المختلفة، ولا سيما بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء عام 2006، فعلى الرغم من التحرك السريع للمرجعيات الدينية ولا سيما السيد علي السيستاني المرجع الشيعي الأعلى، لإيقاف الفتنة والحيلولة دون وقوع حرب أهلية بين العراقيين، إلا أن الأعمال الإرهابية من تفجيرات وإغتيالات والتهجير الطائفي استمر وبوتيرة أعلى، إذ تزايدت أعداد المجموعات الإرهابية والتي توزعت على ثلاثة فئات:

1- جماعات طائفية متشددة تمارس القتل بحجة تكفير وإقصاء الطرف الآخر.

2- جماعة مرتبطة بالنظام السابق عملت على زيادة وتيرة العنف بغية تمهيد السبيل لعودتها إلى السلطة.

3- جماعات الجريمة المنظمة والتي تقوم بأعمال السلب والنهب بهدف إشاعة الفوضى والإبتزاز وبيع المخطوفين[2].

أدت تزايد أعداد المجموعات المسلحة والعنف المتبادل فيما بينها، مع غياب الحكومة العراقية وعجزها عن فرض سيطرتها على هذه المجموعات، إلى ظهور تنظيم الدولة الأسلامية "داعش" وسيطرته على مناطق واسعة غربي العراق، وبالرغم من أن تنظيم "داعش" يعود في أصوله إلى تنظيم القاعدة، وقد ظهر كفرع منشق عن تنظيم القاعدة في العراق منذ عام 2004 بزعامة أبو بكر البغدادي، إلا أن تأثيره في العراق لم يظهر حتى عام 2014، مستغلاً بذلك حالة النقمة الشعبية لسكان غربي العراق ضد السلطات الحاكمة، فقام بالسيطرة على الأنبار والفلوجة وتكريت والموصل والرمادي، وشكل تهديداً كبيراً للدولة

[1]- عبد المطلب عبد المهدي موسى: **"ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام2003"**، ص110.
[2]- فالح عبد الجبار: **"حركة الاحتجاجات العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضية"**، مركز الشرق الأوسط، 2018، ص60.

العراقية مما دفع الحكومة العراقية إلى تشكيل قوات الحشد الشعبي لمواجهة التنظيم الإرهابي الذي تراجعت وتيرته بعد عام 2015[1].

حيث يتفق الكثير من الباحثين على أن صعود تنظيم "داعش" يعود سببه إلى قبول الحاضنة الشعبية له، كي يكون هذا التنظيم أداة إنتقام من السياسات التي مارستها الحكومة العراقية، ويعبر هذا الصعود والذي توج عام 2014 بالسيطرة على مدينة الموصل عن الأزمة الوجودية للنظام العراقي المستحدث بعد عام 2003[2]، حيث أن إخفاق هذا النظام في التعبير عن الإرادة المجتمعية للشعب العراقي ساهم في اغتراب المواطن العراقي سياسياً، وشعوره بالإنفصال عن النسق السياسي العام نتيجة شعوره باليأس منه والعجز عن القيام بأي تغيير مرضي وفقدان الأمل منه.

مع حلول عام 2017 تمكنت القوات الحكومية العراقية بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، واستعادة السيطرة على معظم المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم، إلا أن خطر هذا التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية لم ينتهي بشكل نهائي، إذ أن العمليات الإرهابية ما تزال مستمرة، في ظل الفوضى وانتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة.

وعلى الرغم من أن العنف الطائفي في العراق يعود لأسباب دينية ونتيجة لتحريض جهات خارجية، إلا أن العنف الطائفي يعبر عن أزمة فقدان الهوية الوطنية لصالح الهوية المذهبية الضيقة، أي أنها أزمة انتماء بالدرجة الأولى، فتحقيق الانتماء الوطني القائم على تجاوز حالة اغتراب المواطن العراقي سياسياً وانفصاله عن دولته، يشك الحل الأمثل لمعالجة أزمة العنف الطائفي في العراق.

ثانياً: الحركات الاحتجاجية غير السلمية:

إن المقصود بالحركات الاحتجاجية هو إقدام جماعة ما على الاعتراض على جماعة أخرى وذلك حول قضايا محددة وملحة الوجود، وهي بهذا المعنى عامة

[1]- يحيى الكبيسي: **"العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي"** ، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص18.

[2]- فالح عبد الجبار: **"حركة الاحتجاجات العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضية"**، مرجع سابق ، ص55.

ومتعددة الأشكال ومتنوعة الأساليب، وهي أبرز الأشكال التي تستخدمها القوى الاجتماعية والسياسية في مواجهة السلطة الحاكمة، وهذه الحركات متنوعة وتأخذ منحنى تصاعدي من المظاهرات السلمية وصولاً إلى الثورة المسلحة، وما يميزها كفعل اعتراضي هو كسر الروتين اليومي في الحياة العامة من خلال العمل الثوري أو العمل العنفي بالتظاهر أو الاعتصام أو العصيان وغير ذلك من ممارسات[1].

ولم يكن العراق يملك ثقافة الاحتجاج والتظاهر قبل عام 2003، وذلك خوفاً من القمع المتوقع من النظام الحاكم آنذاك، ولكن بعد إحداث النظام الجديد وتزامناً مع ما أطلق عليه تسمية "الربيع العربي" شهد العراق العديد من التظاهرات والاحتجاجات، حيث خرج يوم 25 شباط من عام 2011 العديد من العراقيين في ساحة التحرير ببغداد رافعين شعار "الشعب يريد إصلاح النظام"، وكان ذلك شبيهاً بالشعار الذي رفعه المتظاهرين في تونس ومصر "الشعب يريد إسقاط النظام"، وعمت المظاهرات العديد من مناطق شمال وغرب العراق، وقد لجأت السلطات العراقية إلى قمع هذه المظاهرات، مما دفع المحتجين إلى اقتحام المقار الحكومية في الموصل والبصرة والرمادي، وسيطروا على المجلس المحلي في الحويجة وحاصرو مقار ودوائر حكومية أخرى، فقامت السلطات العراقية بإعادة فرض الأمن وانهاء حالة الفوضى بالقوة، لكن ما لبثت المظاهرات أن تجددت في نهاية عام 2012 في ستة محافظات عراقية (بغداد – الأنبار – الموصل – صلاح الدين – ديالى – كركوك) أي أنها تركزت في المناطق ذات الأغلبية السنية، ولقد دامت هذه المظاهرات نحو عام كامل، وكانت هذه الاحتجاجات تعبيراً عن عدم الرضا من قبل بعض الفئات في المجتمع العراقي الناتج عن التهميش[2]، ونتيجة لقيام السلطات العراقية بقمع هذه التظاهرات اتجهت بعض العشائر العراقية في غربي البلاد إلى حمل السلاح والقيام بالثورة المسلحة، والتي ما لبثت أن أدت إلى ظهور تنظيم الدولة الأسلامية "داعش".

لقد اتسمت الحركة الاحتجاجية في العراق بين عامي 2011 و2015 بأنها كانت مقتصرة على جغرافية محددة وفئات عراقية معينة، واكتفت المطالب التى طالب بها المتظاهرون عند حدود إصلاح النظام السياسي وتغيير بعض رموزه (كالمطالبة بتغيير نوري المالكي رئيس الحكومة آنذاك)، دون التطرق إلى فكرة

[1]- ابراهيم مذكور: **"معجم العلوم الاجتماعية"**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.، ص225.

[2]- أيمن الفيصل: **"الاحتجاجات في العراق ونتائجها"**، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019، ص5.

إسقاط النظام السياسي، وهذا ما يدل على فهم المتظاهرين لطبيعة الانقسام المجتمعي في العراق والمنعكس سياسياً في بنية النظام السياسي القائم، لأن فكرة إسقاط النظام السياسي كفيلة بتحشيد الأطراف المقابلة (الشيعة والأكراد) والتي ساهمت في إنتاج هذا النظام، وما زالت حريصة عليه لأنه النظام الشرعي المنتخب من قبل الشعب، وكون هذه الإحتجاجات محصورة بجغرافية معينة (ذات أغلبية سنية) لا يمكن أن يطلق عليها احتجاجات طائفية، لكون الشعارات التي طرحتها لم تكن طائفية بأي حال من الأحوال، وإن خروج بعض هذه الاحتجاجات عن الإطار السلمي بإتجاه التصعيد العنيف وما أنتجه من رد فعل عنيف من قبل الحكومة العراقية، أدخل العراق في حالة من الفوضى والعنف نتج عنها عشرات الضحايا، فضلاً عن تهجير آلاف العراقيين من مناطقهم بعد سيطرة تنظيم داعش عليها، فكانت نهاية هذه الاحتجاجات مأساوية نتيجة لما آلت عليه من سيطرة لتنظيمات إرهابية، الأمر الذي أدى إلى إنهاك العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً على مدار أربع سنوات من محاربة التظيم الإرهابي[1].

توقفت الحركة الاحتجاجية غربي العراق بفعل القمع ونتيجة لتحول هذه المناطق إلى بؤر للتنظيمات الإرهابية المسلحة، إلا أن الحركة الاحتجاجية في العراق لم تتوقف بل عادت وبقوة إلى مناطق عراقية جديدة، لتشمل فئات عراقية أخرى وذلك إحتجاجاً على تدهور الوضع الأمني والإقتصادي وسوء الخدمات في العراق، كنتيجة لسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على مناطق واسعة غربي العراق.

ففي الـ 25 من شهر تشرين الأول من عام 2019 خرجت مئات الآلاف من المتظاهرين العراقيين في بغداد والعديد من المحافظات العراقية الجنوبية للمطالبة برحيل النظام السياسي بكامل رموزه، حيث تم طرح شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" لأول مرة في الاحتجاجات العراقية، ولقد تحولت هذه التظاهرات إلى اعتصامات مفتوحة في ساحة التحرير وسط العاصمة العراقية بغداد، وفي العديد من الساحات الرئيسية للمدن العراقية، ولقد واجهت السلطات العراقية هذه الاعتصامات عبر قطع شبكة الإنترنت وإغلاق العديد من المحطات التلفزيونية، والقيام بحملة اعتقالات واسعة والتي طالت ناشطين في الحراك الشعبي، فضلا

[1]- فالح عبد الجبار: **"حركة الاحتجاجات العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضية"**، مرجع سابق ، ص66.

عن تعرض المتظاهرين في العديد من الساحات العراقية لاعتداءات مسلحة من قبل مسلحين مجهولين لم تتبنى أي جهة سياسية تبعيتهم لها[1].

لقد تشابهت هذه الاحتجاجات مع الاحتجاجات السابقة في كونها بدأت بعفوية وللمطالبة بإصلاحات خدمية وتحسين الواقع المعيشي للعراقيين، وكذلك في كونها مظاهرات شعبية عفوية لم تتبنى تنظيمها أي جهة سياسية، وقد كان معظم المشاركين فيها من الشباب العراقيين دون سن الثلاثين، ولكن تختلف هذه الاحتجاجات عن سابقتها من حيث مدى الانتشار حيث شملت هذه الاحتجاجات معظم مدن ومحافظات جنوب ووسط العراق، فضلاً عن أنها رفعت سقف المطالب بإتجاه إسقاط النظام السياسي بكافة رموزه وأحزابه، وهذا ما يبرر درجة العنف التي مورست ضد المحتجين والتي أدت إلى وقوع 700 قتيل فضلاً عن مئات الجرحى في صفوف المحتجين[2].

وهكذا فإن مظاهر العنف السياسي في العراق كانت متنوعة من إغتيالات وتفجيرات أودت بحياة المئات من العراقيين على مدار عقدين من الزمن، فضلاً عن الحركات الإحتجاجية غير السلمية والتي شهدت عنفاً متبادلاً بين المحتجين والقوى الأمنية، أدت إلى سقوط مئات الضحايا من الطرفين.

المطلب الثالث: مواجهة الاغتراب السياسي المسبب للعنف السياسي:

أدت الاحتجاجات العراقية إلى جعل عامل الضغط الشعبي لاعباً أساسياً في المشهد السياسي العراقي، إذ لم يعد بإمكان السلطات العراقية تجاهل الرغبة الشعبية عند اتخاذها أي من القرارات وخصوصاً بعد استقالة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي بتاريخ 30 تشرين الثاني من عام 2019، وذلك بناءً على طلب من المرشد الأعلى السيد علي السيستاني وذلك تمهيداً لإقامة انتخابات برلمانية مبكرة ، حيث رفض المحتجون مرشحين اثنين لمنصب رئاسة الحكومة وهما محمد توفيق علاوي وعدنان زرفي، واستمر فراغ منصب رئاسة الحكومة سبعة أشهر لحين الإتفاق على على اختيار مصطفى الكاظمي ليترأس الحكومة

[1]- حارث حسن وآخرون: **"الاحتجاجات التشرينية في العراق(احتضار القديم واستعصاء الجديد)"**، بغداد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، 2020، ص7.

[2]- أيمن الفيصل: **"الاحتجاجات في العراق ونتائجها"**، مرجع سابق، ص7.

العراقية الجديدة، والتي من أولى مهامها التحضير للانتخابات البرلمانية المبكرة، والمقررة في السادس من حزيران من عام 2021[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن الانتخابات المبكرة المزعم عقدها في حزيران من عام 2021، قد لا تكون أكثر من عملية إعادة توزيع للمكاسب بين الأطراف الفاعلة في النظام السياسي العراقي، أي أنها ستكون مناورة أمام المحتجين العراقيين، دون علاج الأسباب الحقيقية لأزمة النظام السياسي العراقي والتي تكمن في ضعف الثقة بين المواطنين والحكومة، أي أنها أزمة اغتراب المواطن العراقي سياسياً.

فالهوة أو الشرخ الكبير الذي يفصل بين الحكومة والمواطنين في العراق، يتطلب علاج الأسباب التي أدت إليه وتحقيق الإنتماء للمواطن العراقي، ومن هنا يتضح أهمية المجتمع المدني كمدخل لتجاوز حالة الاغتراب السياسي، فالمجتمع المدني يشمل جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، فالمجتمع المدني مكون من تنظيمات وسيطة بين المجتمع والسلطة، وهو بهذا المعنى يشمل جميع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والإتحادات والجمعية المهنية، وبالتالي فإن المجتمع المدني هو ضرورة ملازمة لوجود الدولة ولاستمراريتها، وإن تعطيل المجتمع المدني نتيجة هيمنة الدولة على المجتمع أو نتيجة لتحول هذه المنظمات إلى منصات لتحقيق أهداف شخصية يدفع المواطنين إلى الشعور بالاغتراب تجاه هذه المنظمات[2]، فبدل أن تعمل هذه المنظمات لمصلحة المواطنين ولتعبير عن رغباتهم ونقلها للسلطات المختصة فتصبح هذه المنظمات عبارة عن مؤسسات شكلية محدودة النشاط والأهمية.

وهذا ما نراه في العراق الذي شهد بعد التغيير السياسي عام 2003 تشكل مئات المنظمات، التي ينطبق عليها تسمية منظمات مجتمع مدني، إلا أن أدائها التنموي بقي هامشياً ومتشرذماً بسبب الأوضاع المأزومة للمجتمع، وتداخل المرجعيات المختلفة وفقدان الأمن الإنساني، مما انعكس سلباً على مجمل العملية التنموية،

[1]- حارث حسن وآخرون: **"الاحتجاجات التشرينية في العراق(احتضار القديم واستعصاء الجديد)"**، مرجع سابق، ص25.

[2]- حليم بركات: **"الاغتراب في الثقافة العربية(متاهات الإنسان بين الحلم والواقع)"** ، مرجع سابق، ص25.

وهو ما أدى في النهاية إلى ضعف فائدة المجتمع المدني على الرغم من وجود مئات المنظمات والتي تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم[1].

فالاغتراب السياسي ظاهرة معقدة ومرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مسببة لها، وبالتالي فإن عملية تجاوز الاغتراب السياسي هي عملية إصلاح شامل لكافة الجوانب المسببة للاغتراب السياسي، وهي عملية تتطلب تظافر الجهود بين الدولة والمجتمع لتحقيق الإصلاح الشامل في المجالات التالية:

أولاً: في المجال السياسي:

تأتي أهمية الإصلاح السياسي كمدخل لتجاوز حالة الاغتراب السياسي في العراق، من حيث كونها عملية تدريجية غير عنيفة، تسهم في تحسين الأوضاع السياسية في العراق من دون ان تشكل خطر على البنية السياسية والاجتماعية للدولة العراقية، وأهم الخطوات التي يمكن تطبيقها في هذا المجال ما يلي:

1- معالجة الإخفاقات الدستورية: وإلغاء كافة المواد التي تميز بين أبناء المجتمع العراقي على أساس الدين أو القومية.

2- تعديل قانون الأحزاب: لمنع قيام أي حزب سياسي على أساس ديني.

3- العمل على مأسسة السلطة السياسية: أي تحويلها إلى مؤسسات ثابتة ومستقرة وبعيدة عن الشخصنة.

4- إيجاد حلول ناجحة وسريعة للمشكلات الأمنية.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

لا يمكن في أي حال من الأحوال تحقيق الإصلاح السياسي دون ربطه بإصلاح اقتصادي واجتماعي، يسهم في معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدولة في القطاع الاقتصادي، وإيجاد الحلول للأزمات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي، وهذا يتحقق في مجموعة من الخطوات ومنها:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم على تطوير كافة القطاعات من صناعة وزراعة وسياحة، وعدم الإعتماد على تصدير النفط فقط.

[1]- وسام العيثاوي: **"التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003"** ، مرجع سابق، ص 76.

2- - مكافحة الفساد وتعزيز الإدارة الرشيدة.

3- بناء هوية وطنية عراقية موحدة، وتعزيز الثقافة السياسية للشعب العراقي.

4- تحقيق مصالحة وطنية بين كافة المكونات العراقية.

5- تفعيل وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

فالإصلاح بجميع أنواعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتكون من مجموعة برامج مرتبطة ببعضها، يتم وضعها وفق خطط مرحلية وموضوعية، وهو السبيل الأمثل لمعالجة الأزمات السياسية التي تعاني منها الدولة العراقية، لتحقيق الإنتماء للمواطن العراقي وتجاوز حالة الاغتراب السياسي، والتي شكل تعمقها خطراً وجودياً على الدولة العراقية عبر ما أدت إليه من مظاهر للعنف السياسي.

الخاتمة

يتوصل هذا البحث في نهايته إلى أن الاغتراب السياسي من أكثر أنواع الاغتراب شيوعاً في المجتمعات النامية، حيث يصبح الفرد مجرد وسيلة لقوة سياسية خارجة عنه، عاجزاً عن المواجهة أو إحداث أي تغيير، ينتابه شعور بعدم الارتياح للقيادة السياسية والنظام السياسي برمته، وبالتالي الإحساس بالعجز إزاء المشاركة الفعالة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه واليأس من المستقبل، مما يضعه أمام ثلاث خيارات: إما الخضوع والإستسلام للوضع القائم، أو الانسحاب واللامواجهة أي عدم إهتمامه بالشأن السياسي العام، أو التمرد والثورة.

إن إختيار إحدى هذه الخيارات يتوقف على قدرة المواطنين واستعدادهم، فتزايد سوء أوضاعهم المعيشية المترافق مع يأسهم من أي تغير قريب، قد يدفعهم إلى التمرد ومواجهة الأنظمة والمؤسسات والعمل على تغيير الوضاع القائمة بالقوة، وبالرغم من نجاح العديد من التجارب الثورية في العالم، إلا أن نجاحها يتطلب أن

تكون الثورة مرتبطة بثقافة سياسية واعية وبقيادة وطنية تعمل على التخطيط والتنظيم والنضال في سبيل تحقيق أهداف معينة.

ولقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- الاغتراب السياسي هو أحد أهم أنواع الاغتراب بمفهومه العام، ويعني انفصال المواطن عن النسق السياسي الموجود في مجتمعه وشعوره بعدم الانتماء إليه.

2- يقصد بالعنف السياسي استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، وقد يكون موجهاً من النظام السياسي ضد المواطنين أو العكس.

3- تتنوع الأسباب والعوامل المؤدية للاغتراب السياسي بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

4- لا تتوقف نتائج الاغتراب السياسي عند حد إعتزال الحياة السياسية العامة، بل يتعداها ليشكل حالة نقمة شعبية ضد النظام السياسي والرغبة بتغييره بالقوة.

4- لقدت أدت تعمق حالة الاغتراب السياسي في العراق إلى تشكل مشاعر سخط سياسي ساهمت في إنتاج العنف السياسي في المجتمع العراقي

5- أثبت البحث أن العلاقة بين المتغير المستقل (الاغتراب السياسي) والمتغير التابع (العنف السياسي) هي علاقة طردية، حيث أنه كلما زاد الاغتراب السياسي في المجتمع زاد معه نسبة العنف السياسي فيه.

ويقدم البحث المقترحات التالية:

1- ضرورة إعادة النظر في الدستور العراقي الدائم أو على الأقل بعض مواده، والغاء سياسة المحاصصة الطائفية، ومنح المناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة والمهنية.

2- تعديل قانون الانتخابات العراقية مما يسهم بتحقيق منافسة عادلة بين الكتل والأحزاب السياسية، وتعديل قانون الأحزاب العراقية لتحقيق نوع من الثبات في العمل الحزبي ومما يسهم بقيام أحزاب حقيقية وفاعلة في المجتمع العراقي وليست مجرد منصات دينية وقومية لزيادة الإستقطاب والتنافر بين مكونات الشعب العراقي.

3- ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية تنموية في مختلف المجالات وشاملة لمختلف المدن والأرياف العراقية، مما يسهم بتحسين الواقع المعيشي للمواطنين العراقيين، وتقليل الفروق بين الطبقات الاجتماعية.

4- تفعيل الدور التربوي الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية لبناء ثقافة سياسية للشباب العراقي، وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية واحترام الرأي الآخر.

5- إعادة تفعيل دور العراق في محيطه العربي والإقليمي بعيداً عن التدخلات الخارجية، مما يسهم بتحقيق الانتماء السياسي للمواطن العراقي واعتزازه بدولته.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الوثائق والقوانين:

- الدولة العراقية: **"الدستور العراقي الدائم لعام 2005"** ، صحيفة الوقائع العراقية، العدد 4012، 28 كانون الأول 2005.

- الدولة العراقية: **"قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لعام 2015"**، جريدة الوقائع الرسمية، العدد 4383، 2015.

2- الكتب:

- ابراهيم مذكور: **"معجم العلوم الاجتماعية"**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

- السيد علي شتا: **"نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

- أيمن الفيصل: **"الاحتجاجات في العراق ونتائجها"**، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019، ص5.

- تيد هندريش: **"العنف السياسي: فلسفته، أصوله، أبعاده"** ، ترجمة عيسى طنوس، بيروت، دار المسيرة، 1986.

- حارث حسن وآخرون: **"الاحتجاجات التشرينية في العراق(احتضار القديم واستعصاء الجديد)"**، بغداد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، 2020.

- حسنين توفيق ابراهيم: **"ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

- حليم بركات: **"الاغتراب في الثقافة العربية (متاهات الانسان بين الحلم والواقع)"**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.

- فالح عبد الجبار: **"حركة الاحتجاجات العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضية"**، مركز الشرق الأوسط، 2018.

- ريتشارد شاخت: **"الاغتراب"**، ترجمة كامل يوسف حسين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1980.

- صالح ياسر: **"النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق"** ، بغداد، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013.

- عبد المطلب عبد المهدي موسى: **"ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام2003"**، بغداد، دار البصائر للطباعة والنشر، 2018.

- قبي آدم: **"رؤية نظرية حول العنف السياسي"** ، الجزائر، مجلة جامعة ورقلة، المجلد 2002، العدد1، 2002.

- محمود رجب: **"الاغتراب سيرة مصطلح"** ،القاهرة، دار المعارف ، ط3، 1988.

- هربرت ماركيوز: **"الإنسان ذو البعد الواحد"** ، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الأدب، 1988.

- هشام محمود الأقداحي: **"قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

- وسام العيثاوي: **"التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003"**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، 2018.

- يحيى الكبيسي: **"العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي"** ، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

3- الدوريات:

- أحمد الفقيه: **"ايريك فروم الشاهد الأخلاقي على اغتراب الغرب"**،بيرت، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، مجلة اغتراب، العدد1، 20 أيلول 2015.

- علي حسن الربيعي: **"تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية"** ، كربلاء، مجلة المستقبل العربي، العدد 337، آذار 2007.

- محمد عبد صالح: **"واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد 2003"** ، بغداد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 57، 2007.

4- المواقع الالكترونية:

- فالح عبد الجبار: **"بناء الأمة – الدولة- مقاربة سوسيولوجية – سياسية(نموذج العراق)"** ، مقال منشور على موقع الحزب الشيوعي العراقي على الانترنت، http://www.iraqicp.com/index.php/authors-persons.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-Seidman.j.1995: **'The relationship alienation sense of school membership perception of competence and academic achievement among middle school students'** ,dissertation abstract, international at ,p56.

- Marven .E. Olsn 1968: **'Two Categories of Political alienation'** New York, -process of Social Forc, p365.